

العلاقات العراقية-الصينية بعد العام ٢٠٠٣: الواقع والمستقبل

أ.د. منى حسين عبيد *

بالجانب الاقتصادي في علاقتها مع العراق فهو يمثل البعد الأساس لعلاقتها مع العراق. كما سعت الصين الى ترقية علاقاتها الى مستوى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في مساعي الصين لأخذ دور فاعل في المنطقة بالرغم من المساعي الامريكية المنافسة للوجود الصيني، ولاسيما ان الاخير يعد المنافس الرئيس للوجود الامريكي في المنطقة.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان طبيعة العلاقات العراقية -الصينية قائمة على تحقيق الشراكة والتعاون في كافة الميادين السياسية، والاقتصادية والاستراتيجية، مع التركيز على البعد الأساس في العلاقة بينهما وهو الجانب الاقتصادي.

هدف البحث:

المقدمة

أهمية البحث:

تعود العلاقات العراقية- الصينية الى العهد الملكي، الا ان تلك العلاقات لم تكن تشهد تطورا ملموسا بسبب توجهات الانظمة السياسية في كلا البلدين، فكانت العلاقات تشهد تطورا تارة وتراجعا تارة اخرى، واقتصرت العلاقات بين البلدين على تقديم المساعدات خلال حقبة الستينيات، وخلال الحرب العراقية الايرانية حرصت الصين على العلاقات الودية مع العراق على الرغم من قيامها ببيع الاسلحة الى ايران، وخلال حقبة التسعينيات وبالرغم من تحفظ الصين على اجتياز العراق للكوييت الا انها حرصت على تقوية صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق.

أخذت العلاقات العراقية - الصينية بالتطور بعد العام ٢٠٠٣، اذ حرصت الصين على اقامة علاقات قوية مع العراق لاسيما في ظل التوجهات الامريكية الساعية للاستحواذ على كافة مقدرات العراق الاقتصادية، وعمدت الصين الى الاهتمام

الكريم قاسم انتهزت الصين الفرصه للترحيب بالتغيير الناشئ لا سيما وقد كانت الجمهورية العراقية في عهده أنذاك ضد حلف بغداد وقد قررت مغادرة الحلف المدعوم من قبل الغرب حتى ان الصين صنفت العراق كدولة معادية للامبريالية واعترفت بالعراق الجمهوري في ١٦ تموز عام ١٩٥٨، وفي الوقت ذاته اعترف العراق في ١٧ تموز ١٩٥٨ بجمهورية الصين الشعبية، واتفق الطرفان على اقامة العلاقات الدبلوماسية في ٢٥ اب ١٩٥٨ حتى ان التأثير الصيني وضح حينذاك بشكل كبير على النخب العراقية آنذاك وعلى رأسها الفصائل اليسارية مما ادى الى ارساء اسس الحركة الماوية العراقية الكردية^(١).

وفي الواقع حظي العراق بأهمية بالغة في التفكير السياسي الصيني من خلال حسن معاملة النظام السياسي العراقي للشيو عيين العراقيين واعتماده عليهم في ادارة شؤون الدولة، مما جعل العام ١٩٥٨ بداية جديدة في العلاقات البلدين. فقد شهدت العلاقات العراقية الصينية نموا وتطورا ولا سيما عن المستوى الاقتصادي والتجاري^(٢). ففي العام ١٩٥٨ اعلن عن وصول اول شحنة تجارية من الصين في السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٨ اذ تم شحن ١١٥٠٠ بطارية جافة تستخدم في الرادية، واعلنت الهيئة الادارية لمصنع (jinghua) الصيني ان جميع موظفي المصنع قدموا الدعم للشعب العراقي بافعال عملية حيث انه هذه الشحنة وصلت قبل الموعد المحدد للتسليم. وفي الواقع كان التعاون الودي سمة الخطاب السائدة لاتفاقية التجارة والمدفوعات

تهدف الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقات العراقية-الصينية قبل عام ٢٠٠٣ وما الت اليه تلك العلاقات بعد العام ٢٠٠٣، ولا سيما في ظل مبادرة الحزام والطريق الذي تسعى الصين لتحقيقها، وهل سيكون العرق ضمن تلك المبادرة، وما التحديات التي تواجهه للانضمام اليها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي لوصف طبيعة العلاقات العراقية - الصينية قبل وبعد العام ٢٠٠٣، فضلا عن استخدام المنهج التحليلي للوقوف على السياسة التي انتهجتها الصين حيال العراق ولا سيما بعد العام ٢٠٠٣ ومحاولتها لتوثيق علاقاتها مع العراق في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والامنية مع التركيز على البعد الاقتصادي للارتقاء بتلك العلاقات بهدف تمثين اواصر التعاون بين البلدين.

اولا:- طبيعة العلاقات العراقية الصينية

١- العلاقات العراقية الصينية قبل العام ٢٠٠٣

يعود تاريخ العلاقات العراقية - الصينية للعام ١٩٥٨، اذ كانت قبل تلك الحقبة العلاقات ضئيلة جدا، ولم تتطور كثيرا في العهد الملكي ويعزى ذلك الى دعم الصين للحركات القومية التحريرية على مستوى العالم الامر الذي لم يكن يلقي صدى لدى الحكومات العراقية في العهد الملكي الذي كان يواجه تحديات الحركات القومية والشيو عية الناشئة حينذاك، وهي ذاتها التي اطاحت في الحكم الملكي. وعقب الانقلاب العسكري الذي شهده العراق في العام ١٩٥٨ والذي قاده عبد

وهكذا نجد ان العلاقات قد انتعشت كثيرا في عهد الرئيس العراقي الاسبق عبد الكريم قاسم، بالرغم من كثرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها بغداد. الا ان الصين لم تغير موقفها من علاقتها مع العراق بل اخذت تطور علاقتها بشكل اكبر توجت تلك العلاقة بعقد الطرفين اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني وذلك في العام ١٩٧١ واستمرت تلك العلاقة بالرغم من مساعي الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) للضغط على العراق لغرض تقليص علاقته مع الصين^(٥).

وخلال الحرب العراقية - الايرانية التي نشبت في العام ١٩٨٠ وانتهت في العام ١٩٨٨ ، والتي تعد اطول حروب القرن العشرين وخلفت الكثير من الخسائر البشرية والمادية، والحقت اضرار بالغة باقتصاد البلدين. كانت الصين حريصة على الابقاء على علاقات ودية مع العراق منذ اندلاع الحرب. وفي الوقت نفسه باعت الحكومة الصينية الاسلحة الى ايران للتقرب منها ذلك لان الصين كانت تخشى من ان الحرب ستجعل منطقة الشرق الاوسط تبقى في حالة عدم الاستقرار والاتحاد السوفيتي سيستفيد منها في المنطقة. لذا اتضح موقف الصين الرسمي من هذه الحرب انها قلقه من مواصلة الحرب عبر التصريحات المصدرة من قبل كبار المسؤولين الصينيين. حيث اوضحت الصين قلق بخصوص النزاع العسكري وتأمل حل الخلافات بشكل سلمي وحماية انفسهم من تدخل الدول الكبرى ومنع تدهور الوضع. لان الامر لا يتعلق بمصلحة الشعبان العراقي والايراني فقط بل يهم السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ويمكن تلخيص الموقف الصيني

الاولى التي تم توقيعها بين العراق والصين في بغداد في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٥٩ والتي تضمنت ست مواد وملحق، منحت المادة الاولى كلا البلدين معاملة الدولة الاكثر تفضيلا في الاجراءات الجمركية المتبادلة، واجازة المادة الثانية تقديم حكومتي الطرفين اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للبضائع المتفق عليها بين البلدين وحددت المادة الثالثة على ان تسدد المدفوعات المستحقة على العراق بالدينار العراقي وانشأت لهذا الغرض حسابات في البنك المركزي العراقي والبنك الصيني واشارت المادة الرابعة الى تأليف لجنة مشتركة للمشاكل الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية. ويجاد وسائل لتوسيع تبادل البضائع بين البلدين. وتضمنت المادة الخامسة على اقامة المعارض التجارية ووقع عليها من الجانب العراقي وزير الاقتصاد ابراهيم كبة وعن الجانب الصيني مفاوض عن حكومة جمهورية الصين الشعبية (لو رينزانغ) وتمت المصادقة عليها من مجلس السيادة العراقي في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٩^(٦). كما شهد في ٢٥ من ايار من العام ١٩٦٠ توقيع اتفاقية المدفوعات بين الحكومة العراقية وحكومة الصين الشعبية التي تضمنت سبع مواد جاء فيها ان يفتح البنك المركزي العراقي من الصين الشعبية حسابا بالدينار العراقي باسم الطرف المقابل لا تستوفي عليه الاجور والفوائد ويتم تسديد المدفوعات كافة عن قيمة البضائع المتبادلة والمدفوعات غير التجارية عن طريق الحسابين المذكورين وان تراعى جميع الانظمة والقوانين في البلدين، وقد تم تجديد هذه الاتفاقية في العام ١٩٦١^(٧).

شرائها للنفط العراقي على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء، محتله المرتبة الاولى حتى العام ٢٠٠١ بواقع (٤٠٠) الف برميل طن من النفط الخام، لكن ذلك لم يمنع من ان تحرص على الموازنة بين احترامها للقانون الدولي والعقوبات التي يفرضها القانون الدولي على العراق، وبين عقوبات الأمم المتحدة المنفردة، فاستطاعت بنجاح استغلال الثغرات وتقوية صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق، ويرجع ذلك وحاجة الاقتصاد الصيني المتنامي لمزيد من الاسواق ومصادر الطاقة، لا سيما النفط، لكون العراق يعد من أهم خزانات النفط في العالم^(٨)، كان لأبد ان يحظى بأهمية بالغة في اهتمام الحكومة الصينية في مجال استيراد النفط وانتاجه عبر الشركات الصينية العاملة في العراق منها شركة هندسة وانشاءات بترول الصينية وهي شركة تابعه لمسؤول البترول الوطنية الصينية، بعدها اول شركة نفط صينية بدأت في العمل في العراق في العام ١٩٨١، وبعد اكثر من عقد اصبح العراق وجهة خروج مهمة لشركة البترول الوطنية الصينييه بدأت شركات النفط الوطنية الصينية في العراق وهي اكبر شركة نفط وغاز مملوكة للدولة في الصين، التي وقعت في العام ١٩٩٧ (اتفاقية تقاسم الانتاج) مع النظام السابق لتطوير حقل نفط الاحدب وهو المشروع الذي تم تأجيله نتيجة لعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق، والغزو الذي تعرضت له البلاد فيما بعد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية^(٩).

٢-العلاقات العراقية - الصينية بعد العام ٢٠٠٣

عندما بدأت الحرب الامريكية على العراق في

من الحرب في نقطتين مهمتين الا وهي^(١٠):-

اولا:- تخاف الصين من التوغل السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط عبر الحرب.

ثانيا:- تتخذ الصين الموقف الحيادي بين الطرفين المتحاربين لكي لا تفقد المعاملة مع العراق وايران في الوقت نفسه .

كما تظهر حذرهما في التعامل معهما وعدم تقديم اي مشروع للسلام. ولذلك اصرت الصين على اتباع سياسة الحياد بين العراق وايران، ولم ترغب في اساءة العلاقات مع اي طرف منهما وحاولت منع التوغل السوفيتي . لكن في الواقع استفادت الصين ايضا من بيع الاسلحة للاطراف المتحاربة، واصبحت الصين احد موردي الاسلحة الى العراق حيث بلغت نحو ٧٠ في المائة من مبيعات الصين من الاسلحة الاجنبية خلال الحقبة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ واصبح العراق اكبر مستورد للاسلحة الصينية حيث بلغت وارداتها ٣,٣ مليار دولار ، فضلا عن ذلك استفادت الصين ايضا من التعاون الاقتصادي والتجاري، وحصلت الشركات الصينية على عدد من المشاريع الاستثمارية خلال الحرب^(١١).

وخلال حقبة التسعينيات بعد غزو العراق للكوييت عام ١٩٩٠ تفاوت موقف الصين من العراق بين التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة لادانته هذا الاجتياز مثل القرار ٦٦١ ، او الامتناع عن التصويت لصالح قرارات تجهيز استخدام القوة ضد العراق مثل القرار ٦٨٧ ، بشأن انسحاب العراق من الكوييت اذا سعت الى تحدي الحصار والعقوبات المفروضه على العراق من خلال

منها التي تقطنها غالبية اسلامية، والتي تعد من المناطق المتوترة في الصين.

وبالفعل فقد جاء الموقف الصيني مشابها الى الموقف الروسي ، فقد اعلنت الصين رفضها للعدوان الامريكي على العراق ، ودعت الادارة الامريكية لوقف اطلاق النار. كما اعلنت الصين تأييدها لمبدأ «شعب العراق يحكم العراق»، وأكدت ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحده اراضيهِ، وفساح المجال كاملا لدور الامم المتحدة في تطابق واضح مع الموقف الروسي ، ورحبت الصين بتشكيل مجلس الحكم في العراق، بعده اول آليه وطنية لصنع القرار في حقبة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق. كما تعهدت بتقديم ٢٥ مليون دولار كمساعدة لاعادة بناء العراق واعماره. وفي مارس عام ٢٠٠٤ تقدمت الصين الى الامم المتحدة باقتراح لتحديد موعد لانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من العراق ، وهو المقترح الذي أيدته كل من روسيا وفرنسا والمانيا. وفي حزيران ٢٠٠٧ قام فخامه رئيس جمهورية العراق الاسبق جلال الطالباني بزيارة الى الصين، وهي اول زيارة يقوم بها رئيس عراقي، ووقع البلدان خلالها على اربعة اتفاقيات من بينها اتفاقية حول الغاء ٨٠٪ من ديون العراق^(١٢) المستحقة للصين والبالغة ٨ مليارات ونصف مليار دولار، وتشمل الاتفاقيات الثلاث الاخرى التعاون بين خارجة البلدين، والتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج لتدريب الموارد البشرية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزير العلوم والتكنولوجيا في البلدين لارسال العشرات من العراقيين للتدريب في مجال

بداية العام ٢٠٠٣ بدأت الصين بالتحرك من خلال وسائل عدة منها اعرابها المتواصل من خلال بياناتها الرسمية عن القلق من شن الحرب على العراق داعية الى حل المسألة بالطرق السلمية في اطار الامم المتحدة. فضلا عن حثها العراق على الالتزام بقرارات مجلس الامن، ودعم جهود كل من فرنسا والمانيا وروسيا لمنح المفتشين الدوليين مزيدا من الوقت. وعلى الرغم من الحاح الجانب الفرنسي بدعوة الصين الى اتخاذ موقف اكثر قوة وجدية في رفض التدخل العسكري الامريكي الا ان ذلك لم يحصل. وكان لعدم الجدية تلك ما يسوغها وهو مراعاة الصين لمصالحها الاستراتيجية في جنوب شرق اسيا وايجاد تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن تايوان وكوريا الشمالية^(١٠). اذا اتسم الموقف الصيني من الحرب على العراق بطابعين الاول هو طابع الاعتمادية على مواقف روسيا وفرنسا واتخاذ موقف مماثل لمواقفهم. والثاني طابع الابتعاد عن التنديد بالاجتياح الامريكي للعراق، ويعود القلق الصيني من الاجتياح الامريكي للعراق الى جملة من الاسباب أبرزها^(١١):-

خشية الصين من فقدان مصالحها الاقتصادية في العراق التي اسست لها في عهد النظام السابق.

تخوف الصين من سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في العراق مما يعني تهديد امدادات الصين المستقبلية من النفط .

التأثيرات السلبية التي يتركها هذا الاجتياح على بلد مسلم مثل العراق على حالة الأمن في الصين ذاتها لا سيما في المناطق الشمالية الغربية

والاحبار التي تستخدم في الانتخابات. ويبدو واضحا ان الصين كانت راغبة في عدم التدخل المباشر في العملية الانتخابية وكانت تأمل الى ان تكون الانتخابات حرة نزيهة وتؤدي الى تحقيق التوازن المأمول والوفاق الوطني المنشود بين مختلف ألوان الطيف العراقي^(١٦).

وعند الحديث عن العلاقات العراقية - الصينية فلا يمكن ان نستبعد العامل الاقتصادي منها لكونه يمثل البعد الرئيس في علاقة الصين اتجاه العراق ولاسيما انها تقدر علاقتها مع العراق ضمن هذا الجانب وتصفه كشرىك اقتصادي مهم ويستحق الثقة وتهدف الى انشاء شراكة استراتيجية مع العراق من خلال ضمه الى البنك الاسيوي للاستثمار للحصول على قروض لتنفيذ مشاريع في مجال الاعمار والبنى التحتية.

وفي العام ٢٠١٥ اثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي الاسبق حيدر العبادي فقد وقع مع الجانب الصيني على خمس اتفاقيات ومذكرات تعاون اقتصادي وتكنولوجي وعسكري ودبلوماسي وخلال هذه الزيارة تم الترحيب بتوسيع الشركات الصينية في مجال الاستثمار وتضمنت هذه المذكره الأتي^(١٧):

مذكرة المشاركة ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد

مذكرة تفاهم تخص التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الطرفين

مذكرة تعاون عسكري ما بين البلدين

مذكرة توقيع اتفاقية بشأن مجال الطاقة.

الطاقة، وكيفية الاستفادة من الطاقه الشمسية لانتاج الكهرباء^(١٨). هذا الى جانب الاتفاق على اعادة النظر في العقود التي تم توقيعها بين الصين والعراق قبل احتلال العراق والخاصة بالاستثمار في مجال النفط بما يتفق مع قانون الاستثمار النفطي الجديد والاسعار الجديده للنفط الخام، فتم احياء اتفاقية نفطية بقيمه ١,٢ مليار دولار كانت قد وقعت بين الصين والعراق في العام ١٩٩٧ لتطوير حقل الاحدب النفطي، الى جانب اقامة خط لانايبب النفط في مدينة الكوت على بعد ١٦٠ كيلو متر الى جنوب العاصمة بغداد^(١٩).

وخلال الانتخابات التي شهدها العراق في العام ٢٠١٠ كانت الصين ترى ان الانتخابات العراقية حدث مهم في مسيرة الانتقال السياسي العراقي وينبغي ان تحقق ثلاثة اهداف^(٢٠):

اولا:- الحفاظ على الاستقرار والسيادة ووحدة الاراضي في العراق .

ثانيا :- دفع المصالح الوطنية العراقية واقامة برلمان ذات تمثيل واسع وسلطة حقيقية.

ثالثا:- الحفاظ على المصالح الاساسية للشعب العراقي وان دفع مسيرة الديمقراطية يجب ان يجري بشكل مرتب مع مراعاة الخلفيات الثقافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بها بلدان المنطقة في الصين ايضا معنية باستقرار العراق. وفي الواقع تعاونت الصين مع الحكومة العراقية في تقديم الدعم الفني للانتخابات من خلال طبع ورق الاقتراع مع سجل اسماء الناخبين في الصين ونقلها الى العراق الى جانب تجهيز وتصنيع صناديق الاقتراع والاختام

مذكرة توقيع اتفاقية تختص باعفاء لتأشيرته
دخول الجوازات الدبلوماسية.

ت	السنة	واردات العراق من الصين	صادرات العراق الى الصين	الاجمالي
-1	2003	0.56	0.0032	0.56
-2	2004	1.5	3.2	4.7
-3	2005	4.1	4.1	8.2
-4	2006	4.9	6.5	11.4
-5	2007	6.9	7.6	14.5
-6	2008	11.9	13.8	25.7
-7	2009	1.8	3.3	5.1
-8	2010	3.589	6.275	9.864
-9	2011	3.589	10.443	14.267
-10	2012	4.910	12.660	17.570
-11	2013	6.900	17.970	24.870
-12	2014	6.981	19.313	26.294
-13	2015	7.920	12.680	20.600
-14	2016	7.550	10.650	18.200
-15	2017	13.546	8.326	21.872
-16	2018	7.903	22.498	30.401
-17	2019	9.416	23.817	33.233
-18	2020	10.950	19.250	30.200
-19	2021	10.690	26.607	37.298

كما وتم ايضا خلال العام ٢٠١٩ واثناء زيارة
رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي
الى الصين تم توقيع ثمان اتفاقيات ومذكرات
تفاهم تحت مسمى (النفط مقابل البناء) اذ ضمت
عقود لانشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية
وانشاء خمس مدن صناعية مشتركة بين جانبيين.
فضلا عن مشاريع تخص مجالات الاتصال
ومشاريع لاعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية
ومن ثم الاتفاق ايضا على مشاريع اخرى تخص
الجانب الاقتصادي والثقافي^(١٨).

كما اكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عام
٢٠٢١، على ان الصين تولي أهمية كبيرة لتنمية
علاقتها الاستراتيجية مع العراق، وتدعم استقلال
الشعب العراقي واختياره لطريق تنموي يتوافق
مع اوضاعه الوطنية^(١٩).

الى جانب ذلك، أبرم العراق مع الصين عقدا في
٢٠٢١/١٢/٣٠، وصف بأنه الاضخم بالمنطقة،
وذلك لانشاء مصفاة الفاو لتكرير النفط، تبلغ
طاقتها الانتاجية (٣٠٠) الف برميل يوميا وبكلفة
تتراوح ما بين ٧-٨ مليار دولار في محافظة
البصرة مع شركة (Hualu) التابعة
لشركة (Cncec) الصينية. وقد انعكس ذلك على
مستوى التبادل التجاري بين العراق والصين^(٢٠)
انظر الجدول رقم (١).

الجدول، نقلا عن صالح عباس الطائي، السلوك
الخارجي الصيني حيال العراق بعد عام
٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهدين، كلية
العلوم السياسية، العدد ٧٦، ٢٠٢٤، ص ٨٥
ثانيا: -العلاقات العراقية-الصينية ومبادرة الحزام
والطريق

١-مبادرة الحزام والطريق

تعد مبادرة الحزام والطريق المعروفة ايضا باسمها
الكامل (حزام طريق الحرير الاقتصادي وطريق

معدل التبادل التجاري بين العراق والصين منذ
٢٠٠٣ لغاية ٢٠٢١ وحدة القياس ١٠٠ مليون
دولار

٢- عزز من انتشار التكنولوجيا والاختراعات الصينية، كالتقويم الفلكي والاجهزة الطبية.

٣- اسهم في نشر الثقافات واشاعتها بين الدول التي يمر بها طريق الحرير والمعتقدات المسيحية والاسلامية التي تم نقلها الى الصين عبر الرحلات بين الصين ودول الجوار الجغرافي.

لذلك كان يقال ان أهمية هذا الطريق لا تكمن فقط في انه طريق تجاري ضخم يربط بين قارتي اسيا واوروبا وبين الشعب الصيني وشعوب العالم الغربي، وانما في كونه يربط بين ثقافات الشرق والغرب فضلا عن كونه أرثا تاريخيا مشتركا لشعوب العالمي أجمعها. وان استراتيجية الحزام الواحد، والطريق الواحد ذات خلفية تاريخية عميقة كما تعد مصدرا تاريخيا عظيما لا ينضب.

٢- أهداف مبادرة الحزام والطريق

هناك عدة اهداف تطمح الصين الى تحقيقها عن طريق مبادرة الحزام والطريق وذلك من خلال مزج الموارد المادية والبشرية لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها، منها ما يتعلق بربط الاقتصاد الصيني ودمجه بالاقتصاد الدولي واليات جديدة وايجاد طرق كافية كخطوط نقل الطاقة والتجارة، وايضا ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية والرغبة الحقيقية بتغيير شكل العلاقات، وذلك من خلال طرح دبلوماسية جديدة في التعامل، وتحقيق حزمة من الاهداف، التي يمكن اجمالها في الأتي^(٣٣):-

الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، أو أسماها السابق القديم (حزام واحد- طريق واحد) - استراتيجية انمائية اقترحها الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، وتهدف المبادرة - التي تركز على الربط والتعاون عبر اوراسيا الى إنشاء شبكة تجارية تتمحور حول الصين وتتألف من جزئين رئيسيين هما حزام طريق الحرير الاقتصادي البري وطريق الحرير البحري للمحيطات.

وقد أخذت المبادرة التي أشار اليها الرئيس (شي جي بينغ) للمرة الاولى في كازاخستان في أواخر العام ٢٠١٣ بعبارات عامة الى حد ما، بالتكون التدريجي على مدى السنتين التاليتين، وتحولت الى ما وصف "بأنه النهج الأكثر طموحا للسياسة الخارجية الذي اعتمده الصين حتى الآن"، وتهدف المبادرة الى سلسلة من مشاريع البنية التحتية التي تمتد في اسيا الوسطى والشرق الاوسط أو "غرب اسيا" (باللغة الصينية)، التي تربط في نهاية المطاف الدائرة الاقتصادية النشطة لشرق اسيا في نهاية واحدة، والدائرة الاقتصادية الاوروبية المتقدمة من جهة اخرى والبلدان ذات الامكانيات الهائلة للتنمية الاقتصادية^(٣٤).

وتأتي أهمية طريق الحرير^(*) تاريخيا من انه^(٣٥):-

١- نشط حركة تجارة البضائع من الصين واليهما، فكان الصينيون يصدرون الحرير والشاي والوانى الفخارية، بينما كانوا يستوردون التوابل والجواهر والخيول وغير ذلك من المواد الغذائية النباتية والحيوانية.

اولاً:- الأهداف السياسية

التعاون عبر الحوار ما بين الدول واقامة شراكات اقتصادية ووضع أسس للتنمية عالمية اكثر توازنا واستقرارا تحت شعار الاتجاه غربا لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، واستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي بتلك المناطق، وسوف تسهم مبادرة الحزام والطريق وبالتحديد الحزام البري في تطوير اقليمي شينجيانغ وقانسوا اقتصاديا وغيرها من الاقليم الغربية. ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لاحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة، وكذلك تهدف مبادرة الحزام والطريق الى مساعدة الصين على انفاذ خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار «صنع في الصين ٢٠٢٥»، والتي تهدف الى تحويل الصين الى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة الى الدول الاخرى في منطقة جنوب شرق اسيا^(٢٦).

وتتمثل بتعزيز الوجود الصيني في منطقة اوراسيا وتأكيد وجودها على المستوى الاقليمي والدولي فضلا عن هدفها في تغيير النظام الدولي السائد من الاحادية والمتمثل بالوجود الامريكي نحو التعددية القطبية من أجل تحقيق وجودها واستقرارها الكامل^(٢٤).

ثانياً:- الأهداف الاقتصادية

تتمثل بالاستفادة من النمو الاقتصادي الحاصل لتصريف منتجاتها وتحقيق المزيد من الارباح وتقليل الحواجز المعرقة للتجارة ورفع مكانة (اليوان الصيني) على مستوى العالم وجعله عمله مستخدمة في عمليات التبادل التجاري، فضلا عن اهدافها الداخلية والمتمثلة بتحقيق تنمية متوازنة لكافة نواحي الصين ولاسيما المناطق الغربية والوسطى منها، وكذلك تعزيز وجود مجالها التكنولوجي وشركاتها على مستوى العالم وتطوير المستوى الاستثماري مع اكبر عدد ممكن من الدول من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة، فضلا عن وجود اهم سبب اقتصادي وهو النفط ولاسيما انها تعد ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم^(٢٥).

تتمثل بالاستفادة من النمو الاقتصادي الحاصل لتصريف منتجاتها وتحقيق المزيد من الارباح وتقليل الحواجز المعرقة للتجارة ورفع مكانة (اليوان الصيني) على مستوى العالم وجعله عمله مستخدمة في عمليات التبادل التجاري، فضلا عن اهدافها الداخلية والمتمثلة بتحقيق تنمية متوازنة لكافة نواحي الصين ولاسيما المناطق الغربية والوسطى منها، وكذلك تعزيز وجود مجالها التكنولوجي وشركاتها على مستوى العالم وتطوير المستوى الاستثماري مع اكبر عدد ممكن من الدول من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة، فضلا عن وجود اهم سبب اقتصادي وهو النفط ولاسيما انها تعد ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم^(٢٥).

كما تسعى الصين لتطوير اقتصادها من خلال الانفتاح الشامل على الدول الاخرى وتحويل مزايا الصين الانتاجية والتقنية والمالية وحتى الخبرات الى مزايا السوق والتعاون بشكل يحقق الاستفادة للجميع، اذ تركز الصين في تعزيز

يتمتع العراق بأهمية استراتيجية وجيوبولوتيكية مهمة بالنسبة للصين، فمع ان العراق يعد مصدراً مهماً للنفط، اذ تقدر صادرات العراق من النفط الخام الى الصين ما نسبته ٤٤٪ من اجمالي صادرات النفط، الا ان اهميته الاستراتيجية تكمن في موقعة الجغرافي، اذ يمثل جسراً جغرافياً رابطاً بين قارتي اسيا واوروبا، ومنطقتي الخليج العربي وبلاد الشام، وهذا يعني ان العراق يقع في قلب مشروع الحزام والطريق، لانه يمثل ملتقى خطوط المواصلات العالمية فضلاً عن انه جارٍ لثلاثة أطراف في المبادرة الصينية وهم (ايران وتركيا والمملكة العربية السعودية)، ليتضح عن طريق شبكة الطرق التجارية ان موقع العراق الجغرافي، يعد المركز الرئيس لطريق الحرير، والذي عن طريقه ستنقل المواد النفطية والغاز والمواد الأولية والبضائع الثقيلة، ومن ثم وجود هذا الطريق سيقبل ما نسبته ٧٠٪ من تكلفه الربط التجاري بين اسيا وافريقيا واوروبا، والذي يبدأ من (الصين -اوزباكستان طاجكستان- ايران -العراق- تركيا- اوروبا) ، ليكون العراق المركز الاستراتيجي لطريق الحرير في الشرق الاوسط^(٢٩).

كما يعد العراق منطقة مهمة لتكملة الطريق البحري بنقطة الوصل الرئيسية (ميناء الفاو الكبير) مع الطريق البري (القناة الجافة) ومن ثم الى الموانئ الواقعة على سواحل البحر المتوسط الى اوروبا لانه يعد طريقاً يختصر الوقت والتكلفة على الناقلين الدوليين، فضلاً عن تحقيق العراق ايرادات عالية تسهم في رفد خطط التنمية

منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم في غرب الصين. ففي السنوات الاخيرة، تشعر بكين بقلق متزايد ازاء مظاهر المقاومة بين اليوغور وهي (جماعة عرقية تركية)، وقد اظهر التمرد الايغوري - الذي تعرض لفترات مقاومة عنيفة - علامات متزايدة ليصبح متطرفاً. وقد ظهر احياناً مقاتلون من اليوغور ضمن صفوف تنظيم (داعش)، وقد اعربت بكين عن قلقها ازاء الحزب الاسلامي التركستاني وهي جماعة جهادية اويغورية شكلت شتاتاً كبيراً في سوريا، وتحالفت مع هيئة تحرير الشام، وهو فرع سابق في تنظيم القاعدة، ومن خلال تحسين الظروف الاقتصادية في شينجيانغ، فضلاً عن قازاقستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان المجاورة (حيث كان الاويغور نشطين) اذ كانت الحكومة الصينية تأمل في الحد من حركة الانفصاليين الايغور وتحصين نفسها ضد ما تشير اليه بالتهديدات الثلاثة (الارهاب، والانفصالية، والتطرف). وتظهر الاهمية المتزايدة لغرب الصين في التفكير الصيني في بيان عام ٢٠١٠ الصادر عن (ليو ياتشو) وهو جنرال في جيش التحرير الشعبي» ان غرب الصين هو مساحة واسعة فارغة فيجب ان يكون اتجاهنا الاستراتيجي غرباً مع موقع جغرافي ممتاز بالقرب من مركز العالم المقصود (شرق الصين)، فالمنطقة الغربية يمكن ان توفر لنا القوة الدافعة لبناء قوتنا وينبغي ان نعد الصين الغربية عمقاً داخلياً وليس منطقة حدودية^(٢٨).

٣- العراق ومبادرة الحزام والطريق

وقد أوضح رئيس الوزراء الأسبق مصطفى الكاظمي عام ٢٠٢٠ ان ميناء الفاو سيكون أضخم الموانئ الاستراتيجية ضمن طريق الحرير ، لاسيما ان الميناء سيجعل العراق قادرا على استيعاب اضخم البواخر التجارية، ليصنف الميناء على انه أحد النقط التي ستغير خارطة النقل البحرية العالمية مع ربطه بطرق برية تصل بمنطقة سنجار وصولا الى اسطنبول وموانئ البحر المتوسط، ليتضح لنا ان ميناء الفاو سيعيد المنافس الاخطر لميناء مبارك الكويتي، وسيغير طرق التجارة لتصبح ضمن العراق بدلا عن دول الخليج العربي، مضيفا الممر البحري على ميناء مبارك الكويتي، وهذا سيدفع الكويت لعقد اتفاقية (المد الميلي) مع ايران لتضييق الخناق على ميناء الفاو، ثم اطلقت عمليات الدفن قبالة السواحل العراقي، مع انشاء جزيرة صناعية كويتية لخنق الرصيف العراق، من أجل تأخير عملية بناء الميناء بالصورة الكاملة، فايران والكويت يعدان ميناء الفاو بأنه سيفتح الطرق التجارية من البصرة الى تركيا، وهذا سيهدد مراكز التجارة في منطقة الخليج العربي^(٣٢).

وفي هذا الصدد اكد (نواه سميث) المحلل الاقتصادي والاستاذ المساعد في جامعة ستوني بروك الامريكية على ان عائدات مرور التجارة الصينية في العراق كافيه لسداد جميع قروضه، اذ أشار الى انجاز مشروع ميناء الفاو الكبير سيكون المفصل في طريق الحرير البحري مما سيظهر منافسه محتدمه بين بعض دول الخليج العربي

الاقتصادية وتطوير البنية التحتية للمناطق التي تمر بها خطوط النقل بانواعها المختلفة^(٣٠).

كما يمكن الاستفادة من خطوط النقل الجديدة ومنشآت الفاو الكبير والمناطق الصناعية والتجارية الجديدة وذلك بربطها مع مصادر الطاقة في العراق الامر الذي يساعد في زيادة صادرات النفط والمواد الخام باتجاه جنوب وشرق اسيا وفتح اسواق جديدة للصادرات فضلا عن الاستيراد المباشر من دول المنشأ الى الميناء العراقي دون الحاجة للنقل عبر الترانزيت مما يسهم بتقليل المدفوعات لقاء هذه الخدمات فضلا عن استقرار العراق سياسيا وأمنيا بدعم من الشركاء التجاريين.

ويعد العراق مصدر مهما للطاقة لدى الصين فقد سعت الى توقيع اتفاقيات عدة كما رحب العراق رسميا بأهمية المبادرة على أوضاعه الاقتصادية كما أشار الى ذلك رئيس الوزراء العراقي الأسبق (حيدر العبادي) بعد توقيع خمسة اتفاقيات في العام ٢٠١٥ موضحا بأن مبادرة الحزام والطريق مشروع سيجلب الفرص الكبيرة للتعاون بين العراق والصين وان العراق سيضع استراتيجية لتعزيز الشراكة الثنائية بين البلدين.. لذا نرى ان اكبر الاستثمارات الصينية في العراق تنحصر في قطاع الطاقة. الا ان الجانب العراقي يعمل جاهدا في تعميق العلاقات مع الصين في مختلف الجوانب لاسيما في مجالات الاستثمار واعادة أعمار البنية التحتية^(٣١).

سيعزز العراق بموارد اقتصادية جديدة، لذا ولكي يكون العراق ضمن هذه المبادرة الاكبر في العالم، لأبد ان يتخذ مجموعة من الخطوات للالتحاق بالدول الأخرى والتي تتلخص في الأتي^(٣٥):-

١- العمل على وضع خطط طويلة الامد لتطوير المدن الساحلية العراقية وترتكز على نظرة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجيو اقتصادية والسياسية على ان تركز على الاندماج ضمن مبادرة الحزام والطريق.

٢- العمل على انشاء برنامج بحري عراقي للمنافسة البحرية مع دول الجوار لمواجهة المشاريع المنافسة والتي تهدف الى الغاء دوره العراق وتهميشه في الملاحة البحرية، والاسيما (ميناء مبارك الكبير)

٣- الاسراع في انجاز مشروع ميناء الفاو الكبير ومنحة الاولوية ضمن المشاريع الأخرى، واعادة تفعيل خطط مشروع القناة الجافة لربط ميناء الفاو باوروبا واكمال الحلقة المفقودة في خطة عبور مبادرة الحزام والطريق عن طريق العراق مما يوفر مردودا ماليا هائلا للبلد، فضلا عن توفير فرص عمل في جنوب العراق .

٤- العمل على توفير مناخ استثماري في قطاع الموانئ العراقية، وطرح المشاريع الكبرى للقطاع الخاص.

٥- الالتزام بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعت مع الصين والعمل على تنفيذها لانها

والعراق للسيطرة على موانئ الشرق الاوسط، لاسيما مع قلقهم من انجاز ميناء الفاو الكبير، سيعني استحواذ العراق على النسبة الاكبر من نشاط الموانئ في المنطقة^(٣٦).

وفي الواقع ان انضمام العراق الى المبادرة ستكون لها اثار ايجابية اذا ستعيد دوره المحوري في التبادلات الاقتصادية، كما سيعزز من العلاقات التي تربط العراق مع الدول التي تقع على طريق المبادرة الصينية ولا سيما في المجال الاقتصادي والتجاري من أجل تعزيز فرص العراق للانضمام الى المبادرة يجب دعم الجهود لاتمام المشروع الاستراتيجي الذي يمثل ميناء الفاو الكبير والذي سيكون ذا فائدة اقتصادية كبيرة للعراق لا سيما ان العراق حتى مع عدم انضمامه انضماما غير رسمي الى المبادرة، الا انه غير مستثنى من خط مرور البضائع، لذا فاتمام تنفيذ مشروع الفاو الكبير سيوفر اقصر الطرق لنقل البضائع واستمرار التجارة بأقل كلفة اذ ستنتقل البواخر الصينية البضائع من الصين الى ميناء (جوادر) في باكستان ومنها الى ميناء الفاو الكبير لتفرغ حمولتها وتنقل عن طريق السكك الحديدية الذي يسمى المياء الجاف ، ليكون الوسيط لنقلها الى ميناء طرطوس في سوريا أو الى تركيا ومنها الى أوروبا^(٣٧).

وعليه هذا المشروع اذا ما ادير من قبل الحكومة العراقية ويتعامل بذكاء وحرفية ومهنية معه، سيغير كثيرا من واقع الاقتصاد العراقي، لانه

تصب في مصلحة البلد.

البلاد.

٦- على الحكومة العراقية تعديل سياستها الاقتصادية للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق والابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط مع التأكيد على ان دخول العراقي هذه المبادرة سيفتح نافذة جديدة لتوسيع القاعدة الاقتصادية له وتحقيق التنوع الاقتصادي فيه لان هذا المشروع لا يعد مشروعاً لنقل البضائع فقط، وانما هو مشروع ثقافي وسياحي واقتصادي، ما سيكون له مردود اقتصادياً واسعاً ومردود ثقافياً ثرياً، وهو الأهم والاكثر فائدة^(٣٦).

٤- التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق في العراق ومستقبل العلاقة بين البلدين

تشمل هذه التحديات مجموعة من العقبات والظروف الداخلية للعراق التي تتسبب بطريقة واخرى عرقلة تنفيذ المشاريع التي تكون تمهيداً لدخول العراق لمبادرة الحزام والطريق ومنها^(٣٧):-

١- قلة الموارد المالية: حيث يفتقر العراق للموارد المالية لاسيما في تمويل مشاريع البنى التحتية ومشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة. ولاسيما ان تمويلهما يتم في المرحلة الاولى يقع ضمن الخطط الاستثمارية لوزارة النقل. الا ان الحكومة العراقية لم تولي المشروع أهمية بل عملت على تمويل مشروعات غير تنموية ولا تقدم أية حلول للمشكلات المزمنة المتركمة في

-وفي العام ٢٠٢٠ تم تخصيص (٤٠٠) مليار دينار من ميزانية المشروعات الاستثمارية وهذه المبالغ لا تكفي لتنفيذ عقد واحد من عقود الانشاء ضمن المرحلة الاولى والتي انيطت الى الشركة الكورية(دايو) والمتمثلة في تنفيذ خمسة ارصفتة، وبالتالي فان خطوات التمويل اذا بقيت على هذا المستوى من الضعف والتعثر فان انجاز المشروع سيحتاج الى اكثر من (٢٠) سنة في وقت العراق فيه يحتاج الى تنوع مصادر دخله ويجاد بدائل اقتصادية جديدة للنفط، وان اي هدر يعد فرص اقتصادية مهدورة.

٣- عدم استقرار الوضع السياسي والأمني: ان هشاشة الوضع السياسي والأمني في البلاد وعدم الاستقرار واستمرار التظاهرات وقطع الطرق الرئيسية ادى الى بطء تنفيذ المشاريع الاستثمارية والتنمية الحيوية للاقتصاد الوطني ومنها مشروع ميناء الفاو والقناة الجافة، وهذا بدوره انعكس على عزوف الشركات الاستثمارية العربية والاجنية من الدخول للعراق لعدم وجود بيئة آمنة لان القاعدة معروفة (بأن رأس المال جبان).

٤- تفشي الفساد المالي والاداري: ان تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري بين صغار الموظفين لغاية كبار المسؤولين والمتنفذين في الساحة السياسية العراقية ولاسيما ان غالبيتهم يعملون لصالح الدول المجاورة للبلاد مما ادى بالنتيجة

الجافة على وفق التصاميم الأساسية في دراسة الجدوى التي وضعتها الشركة الإيطالية وعدم التلاعب في مستويات الأعماق للقناة المائية المقدرة (٨,١٩) مترا لكي يكون الميناء مجدي من الناحية الاقتصادية إذ تسمح هذه الأعماق في استقبال سفن الحاويات العملاقة التي تصل أحجام حمولتها من (٢٠,٠٠٠) ألف حاوية فضلا عن استقبال ناقلات النفط العملاقة من ذات الحمولات الكبيرة التي تصل إلى ٢ مليون طن ساكن من النفط الخام.

- وضع خطط واستراتيجيات جديدة طويلة الأمد تهدف لحماية المناطق الساحلية للعراق أخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية على أن تضع تلك الخطط في حساباتها الاندماج مع مبادره الصين مشروع الحزام والطريق.

- على الحكومة العراقية أخذ موقف حازم أمام دول الجوار الإقليمية واسرائيل لتتوقف عمليات اعاقه دخول العراق لمبادره الحزام والطريق.

الخاتمة

نلاحظ مما سبق ان العلاقات العراقية -الصينية وبالرغم من انها قد تشهد تراجعا في بعض الاحيان الا انه لم يحدث اي انقطاع في تاريخ العلاقات العراقية الصينية، فقد كانت الصين حريصة على توثيق علاقاتها مع العراق ومد يد المساعدة اليه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية

الى عرقلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية ولاسيما مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة.

٥-تهالك البنية التحتية للعراق: تمتاز البنية التحتية لشبكات الطرق والجسور والسكك الحديدية بقدمها وعدم تطورها، فضلا عن عدم وجود منشآت خدمية تربط مواقع المشاريع بمركز المدينة ومنها ايضا مشروع الميناء والقناة الجافة، مما اثر بشكل كبير على تأخير وقت انجاز الاخير للمشروع ضمن جدولة الزمنى^(٣٨).

وعليه فمن الضروري ان يعمل العراق مستقبلا على اتخاذ العديد من الخطوات التي تمهد الطريق للانضمام الى المبادرة منها^(٣٩):-

-الاسراع بتنفيذ الاتفاقيات التي تم ابرامها بين الصين والعراق وذلك لكون الصين اكبر مصدر للسلع الى الاسواق العراقية ويعد اكبر مستورد للنفط الخام العراقي

-على الجانب العراقي الاسراع بتهيئة الظروف للانضمام الى المبادرة من خلال تحقيقي الاستقرار السياسي والامن، وتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية.

-رفض مشروع الربط السككي مع دولة الكويت عبر ميناء مبارك ورفض مشروع الربط السككي مع ايران لان هذه المشروعات ستعمل على قتل مشروع ميناء الفاو الكبير وتحويل مسار طريق الحرير الدولي نحو مصالح وفائدة تلك الدول.

-الاسراع بتنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة

تراجع ملحوظ في احياء الصناعة الوطنية.

وعليه، فمن الضروري ان يستغل العراق علاقاته مع الصين، وان ترتقي تلك العلاقات الى مستوى التحالف الاستراتيجي، وان لا تقتصر علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما ان الاخيره تعمل جاهدة لابعاد العراق وبقوة عن الصين، لعلمها بان تلك العلاقات اذا ماتورت ستضر مصالحها ليس في العراق، فحسب بل على صعيد دول المنطقة ايضا.

المصادر

- ١- كرار انور البديري، العلاقات العراقية - الصينية محصلة الماضي والحاضر ورهان المستقبل، نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٦ تشرين الاول ٢٠٢٤، الموقع:- <https://jummar.media/٦١٥٥>
- ٢- لاولينغ لينغ، العلاقات الصينية العراقية في ضوء مبادر الحزام و الطريق، رساله المشرق، دب، ص ٣٠١.
- ٣- ايمان حبيب علي، العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية ١٩٥٨-١٩٧٥، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بغداد، مجلد ٦١، الملحق ٢، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٩١.
- ٤- المصدر نفسه، ص ٩٢.
- ٥- كرار انور البديري، المصدر السابق، ص ٢.

وحتى الامنية، فالصين تعد العراق البوابة التي يستطيع من خلالها الدخول الى منطقة الشرق الاوسط، ولاسيما انها تسعى لتمتين علاقاتها مع دول المنطقة وتحقيق اوسع الاستثمار معها ومن ضمنها العراق .

ليس هذا فحسب، فالصين تسعى لان يكون لها دور فاعل في العديد من الدول العربية ومن ضمنها العراق وتحديدًا بعد العام ٢٠٠٣ والذي شهد سيطرت الولايات المتحدة الامريكية على كافة مقدرات العراق ومنها الاقتصادية مما دفعها لان تغزو الساحة العراقية وتقف الى جانبه من خلال تقديم الدعم له في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية ومساهمة شركاتها في الاستثمار وفي اعادة اعمار البنى التحتية التي تم تدميرها بعد العام ٢٠٠٣.

وفي الواقع، نجد ان تلك العلاقات سترتقي اذا ما نجحت الصين في تنفيذ مشروع الحزام والطريق، ولاسيما بعد انضمام العراق لهذا المشروع، والذي سيعزز من مكانة العراق الاقتصادية كما سيعزز من تبادلاته التجارية مع العديد من دول المنطقة مما سيعيد للعراق دوره المحوري في مجال علاقاته الاقتصادية ولاسيما مع الدول التي تقع ضمن المبادرة الصينية، كما يمكن ان يجني العراق من تلك المبادرة العديد من العوائد المالية التي يمكن ان يستغلها في جذب العديد من الشركات الصينية الرائدة في كافة المجالات وتحديدًا الصناعية منها ولاسيما ان العراق يشهد

- ٦- لاولينغ لينغ، المصدر السابق، ص٣٠٢.
- ٧- المصدر نفسه، ص٣٠٣.
- ٨- نسرين رياضشوشول، العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية للمدة ٢٠١٤ - ٢٠٢١، مجله تكريت للدراسات السياسية، جامعة تكريت، العدد ٢٩، ٢٠٢٢، ص٢٨٠.
- ٩- المصدر نفسه، ص٢٨١.
- ١٠- ابتسام محمد العامري، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧، ص٢٢.
- ١١- المصدر نفسه، ص٢٣.
- ١٢- غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية - الصينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٤١، تموز- كانون الاول ٢٠١٠، ص٣٠٨.
- ١٣- المصدر نفسه، ص٣٠٨-٣٠٩.
- ١٤- المصدر نفسه، ص٣٠٩.
- ١٥- المصدر نفسه، ص٣٠٩.
- ١٦- المصدر نفسه، ص٣١٠.
- ١٧ سهر صلاحيه محمود نقي، الابعاد الجيوبوليتيكية للسياسة الصينية تجاه العراق بعد ٢٠١٤، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الرابع، العدد الاول، ٢٠٢٢، ص٨٩٥.
- ١٨- المصدر نفسه، ص٨٩٦.
- ١٩- صالح عباس الطائي، السلوك الخارجي الصيني حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٦، ٢٠٢٤، ص٨٣.
- ٢٠- المصدر نفسه، ص٨٣.
- ٢١- مركز البيان للدراسات والتخطيط، مبادرة الحزام والطريق الصينية فرصة للعراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص٥.
- (*) تعد تسمية طريق الحرير الى عمق تاريخي كبير ويعد عالم الجغرافيا والمؤرخ الالمانى (فرديناند فون ريشتهوفن) (١٨٣٣-١٩٠٥) (Ferdinand Von Richthofen) (هو اول من اطلق تسمية طريق الحرير على شبكة من طرق المواصلات التجارية التي تنطلق من الصين نحو البلدان المختلفة، ومنها مناطق غرب اسيا باتجاه شمال افريقيا واوروبا تحمل مختلف البضائع نحو تلك المناطق من التوابل والمعادن المختلفة والحيوانات الاليفة و كلاب الصيد و الجلود والورق الذي برعت الصين بصناعته والمتاجر به ومن بين هذه المجموعه كان الحرير الصيني الشهير الذي لاقى قبولا كبيرا في تلك الحقبة التاريخية، ولم يقتصر هذا الطريق على التبادل التجاري بين الصين والبلدان الاخرى المتجهه اليها او الماره بها بل هو يؤكد

- ٣١- المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥.
- ٣٢- هديل حربي ذاري، اثر مبادرة الحزام والطريق الصينية على العراق: فرص وتحديات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٤، ص ١٢.
- ٣٣- المصدر نفسه، ص ١٢-١٣.
- ٣٤- المصدر نفسه، ص ١٤.
- ٣٥- المصدر نفسه، ص ١٥.
- ٣٦- المصدر نفسه، ص ١٦.
- ٣٧- تغريد ابو تراب قاسم محمد، المصدر السابق، ص ٨٧.
- ٣٨- المصدر نفسه، ص ٨٨.
- ٣٩- المصدر نفسه، ص ٩١-٩٢.
- ٢٤- سهير صلاح محمود تقي، المصدر السابق، ص ٨٩٨-٨٩٩.
- ٢٥- سهير صلاح محمود تقي، المصدر السابق، ص ٨٩٩.
- ٢٦- عقيل حمدان عباس الربيعي، ص ٢٠١.
- ٢٧- سهير صلاح محمود تقي، المصدر السابق، ص ٨٩٩.
- ٢٨- مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصدر السابق، ص ١٣.
- ٢٩- المصدر نفسه، ص ١١.
- ٣٠- تغريد ابو تراب قاسم محمد، الابعد الاقتصادية لطريق الحرير على الاقتصاد العراقي، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر ٣، المجلد ٥، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ٨٣-٨٤.

ملخص

يعد العراق من اولى الدول التي اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، فقد شهدت العلاقات العراقية - الصينية تطور ملموسا منذ العام ١٩٥٨ وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتطورت تلك العلاقات بعد العام ٢٠٠٣ اذ اصبحت الصين لاعب رئيس في الاسواق العراقية، لاسيما في ظل زمة التدافع بين القوى الدولية وتحديد الولايات المتحدة الامريكية ومساعيها للاستحواذ على مصادر

the turmoil between international powers, particularly the United States, and its efforts to control energy resources and oil wealth. This prompted China to open up to Iraq to achieve its political and economic interests, particularly given that Iraq is an important consumer market for China. China has even sought to elevate its relations with Iraq to the level of a strategic partnership, which represents a significant step in the history of Iraqi-Chinese relations

Keywords: China, Iraq, economic openness, strategic partnership, oil wealth.

الطاقة والثروة النفطية، الامر الذي دفع الصين للانفتاح على العراق بهدف تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، ولا سيما ان العراق يعد سوقا استهلاكيا مهما بالنسبة الى الصين، بل انها عمدت الى الارتقاء بعلاقتها مع العراق الى مستوى الشراكة الاستراتيجية والتي تعد خطوة مهمة في تاريخ العلاقات - العراقية الصينية.

الكلمات المفتاحية:-الصين،العراق،الانفتاح الاقتصادي،الشراكة الاستراتيجية،الثروة النفطية.

Iraqi-Chinese Relations After ٢٠٠٣:
Reality and Future

Prof. Dr. Muna Hussein Obaid

Center for Strategic and International
Studies/University of Baghdad

Abstract

Iraq was one of the first countries to establish diplomatic relations with China. Iraqi-Chinese relations have witnessed tangible development across all political, ١٩٥٨ since economic, and military levels. These relations further developed after as China became a major player ,٢٠٠٣ in Iraqi markets, particularly amid